مجلة الدراسات الإيرانية

Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد الخامس - ديسمبر 2017

تصدر عن

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر
أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي

لواء. مسفر بن صالح الغامدي

باحث في مجال الأمن البحري

تأتي الأهمية الاستراتيجية الرئيسية لإيران في موقعها الجغرافي الذي تتقاطع عنده خطوط المواصلات العالمية البرّية والبحْرية، التي تربطها شرقًا بالهند والشرق الأقصى، وجنوبًا بالخليج العربي والجزيرة العربية والمحيط الهندي وإفريقيا، وغربًا بجنوب غرب آسيا والبحر المتوسط وأوروبا، وشمالًا بروسيا ومنطقة بحر قزوين وشرق أوروبا. وتستند سياسات إيران الإقليمية إلى العمق التاريخي والجغرافيا السياسية التي تقع ضمنها، وعبر التاريخ القديم كانت اتجاهات التوسع الإيراني متعدّدة الاتجاهات، تذهب صوب إقليم الهلال الخصيب، وإقليم القوقاز، وإقليم آسيا الوسطى، وإقليم جنوب شبه الجزيرة العربية، لكن في المرحلة الراهنة بعد أن اصطدمت خطط التوسع الإيراني بالقوة النووية في الشمال ممثلة في روسيا، والقوى النووية في الشرق ممثلة في باكستان والهند، تحوّلت خطط التوسع الإيرانية غربًا باتجاه الدول العربية المجاورة.

لم يكن الدور الإيراني الطموح في التوسع وبسط النفوذ في منطقة الشرق الأوسط مرتبطًا فقط بنظام الثورة الحالي، ففي أثناء العهد الملكي السابق كان الدور الذي رسمته سياسات إيران في المنطقة أحد عوامل القلق لدى بعض اللاعبين الإقليميين، ولا سيّما الدول العربية. وبينما كان العالم العربي في حالة عداء وحرب مع إسرائيل، قامت إيران بمدّ إسرائيل بكامل احتياجاتها البترولية خلال الحروب العربية-الإسرائيلية، إذ كانت سياساتها الإقليمية ترتبط بأجندات خارجية هي الأقرب لأمريكا، وبالتالي كانت العَلاقات الإيرانية-الإسرائيلية تعيش عصرها الذهبي.

وطالما حلم شاه إيران السابق بإعادة بعث المجد السابق لإيران، وإعفائها من الاعتماد على القوى العظمى، وأراد أن يرفع شأن إيران في الخليج العربي الذي يشكل الحديقة الخلفية والمجال الحيوي بالنسبة إلى أمن بلاده، اعتقادًا بأن إيران هي الدولة الوحيدة القادرة على المحافظة على الأمن والسلم في الشرق الأوسط، وأن بلاده هي المهيمن الطبيعي في منطقة الخليج العربي[1].

وقد شهدت العَلاقات العربية-الإيرانية اضطرابات وتوترات منذ عهد الإمبراطور محمد رضا بهلوي (شاه إيران السابق)، لا سيّما بعد انتهاك إيران الحدود العراقية أكثر من مرة، ثم احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، والتقارب الشديد مع إسرائيل على حساب العرب، واحتلال أراضٍ عربية (إقليم الأهواز، وهو إمارة عربية تقع على الشاطئ الشرقي للخليج العربي)، إضافةً إلى التهديدات المستمرّة بضمّ البحرين إلى إيران، وعمليات التدخل السافرة في شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشهدت العَلاقات الإيرانية-العربية، خصوصًا دول الجوار، فترات من التعايش أو الصراع الذي كان يتخذ أحيانًا طابعًا شديد القسوة والدموية، لا سيّما الفترات التي يكون للحكم في إيران مشروع سياسيّ أو مذهبيّ أو توسعيّ في المنطقة، أو في الفترات التي تعيش المنطقة العربية فراغ القوة، ما يجعل إيران تعمل على ملء هذا الفراغ.

كان آخر مشروع إيرانيّ موجّه إلى المنطقة العربية بعد الثورة الإيرانية عام 1979 هو تصدير الثورة، الذي كان بداية لعَلاقات صعبة مع العرب[2]. واستمرّت تلك السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد ثورة الخميني، بمحاولات التدخل في الشؤون العربية الداخلية، وزعزعة الأمن والاستقرار في بعض دول مجلس التعاون، بإثارة الفوضى في مواسم الحج، وزرع خلايا التجسس على أراضي الدول العربية، والعمل على تصدير الثورة

إلى الدول العربية، وسعيها الدائم إلى توسيع دائرة نفوذها في المنطقة على حساب الأمن القومي العربي، وذلك ضمن استراتيجيتها الرامية إلى أن تكون القوة الإقليمية الأولى في المنطقة، تحت شعار مزاحمة النفوذ الغربي في المنطقة.

ويرتبط المشروع الإيراني الحالي بجملة أهداف وطموحات، يتعلق بعضها بضرورات الأمن القومي، وبعضها بجانب عقديّ مذهبيّ، وتطلعات نحو تكريس الهيمنة على جوارها الإقليمي، في سبيل تحسين موقفها التفاوضي مع الغرب في عدد من الملفات، والحصول على مكاسب، أهمّها: الاعتراف بالسيادة الإقليمية لطهران على المنطقة[3].

أوّلًا: ملامح السياسة الإيرانية الخارجية وأهدافها

تتسم السياسة الإيرانية الخارجية بتعدّد أبعادها، وتأثرها بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وتنوّع أدوات تنفيذها، فهي تستعمل الدبلوماسية مع الدول اللاتينية والأوروبية، في حين تستخدم الدعم العسكري والسياسي لدعم الميليشيات الموجودة في دول المنطقة بجانب القوة العسكرية مع الدول العربية والإسلامية. ومن الأسس الدستورية المحدّدة لتوجّهات سياسة إيران الخارجية، المادة «154» التي تؤكد على أن إيران «سوف تدعم النضال العادل للمستضعفين ضد الطواغيت الأقوياء في أنحاء العالم كافة. وتطبيقًا لتلك المادة من الدستور، حدّدت إيران مسرح حركتها وعملياتها تجاه مجموعة منتقاة من دول الشرق الأوسط والعالم النامي[4].

والواقع أنه بدلًا من أن تقف مع الشعوب المقهورة، كما ينص الدستور الإيراني، تسخّر إيران مواردها في الدفاع عن أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات بحق أشقائهم المسلمين كما هو الحال في سوريا.

ويمكن الإشارة إلى أهمّ أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من خلال استعراض النقاط الآتية:

1. ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى لإنشائه في دول العالم الثالث.
2. كسر حاجز العزلة الدولية المفروضة عليها، وإظهار نفسها كقوة عالمية منافسة.
3. السيطرة على الممرات المائية تحسبًا لأي انفجار محتمل مع الغرب، وإبقاء الممرات الدولية البحرية في المنطقة قيد توتر دائم.
4. كسب تأييد الدول الإفريقية في الأمم المتحدة والالتفاف على النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في إفريقيا.

5. تصدير الثورة الإيرانية، بالاعتماد على إقامة المراكز الثقافية في عدد من الدول، التي من خلالها تتم عملية نشر المذهب الشيعي، مما يوفر قاعدة جماهيرية مؤيدة لإيران في البلدان التي تنشط فيها.

6. تقديم المساعدات الاقتصادية والمعونات كجزء من سياساتها الناعمة.

وتطبيقًا لتلك السياسة، وفي بيان الذكرى السنوية للثورة الإيرانية بتاريخ 11 فبراير 1980، قال الخميني: «إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم»، وقد أكد تلك العقيدة الزعماء الإيرانيون من بعده[5].

وبعد الحرب العراقية-الإيرانية، ومواجهة الدول العربية لتهديد إيران بمحاولة تصدير الثورة إلى دول المنطقة، اتجه الإيرانيون إلى استخدام أساليب جديدة للتأثير على الرأي العام العربي، ومحاولات استمالته، معتمدة على الإعلام الموجّه والمكثّف، والدبلوماسية الذكية مثل:

أ- إظهار محبة «آل البيت» ومحاولة توظيف مكانتهم داخل البلدان المجاورة من أجل مدّ التأثير والنفوذ، وقد قامت إيران من أجل ذلك بدعم المراكز البحثية وإقامة المؤتمرات والندوات.

ب- ترويج شعارات برّاقة يرفعها النظام، كالعدالة الاجتماعية والحرّيات ومقاومة أمريكا وإسرائيل.

ج- العمل على تحسين صورة النظام الإيراني والمذهب الجعفري الاثنا عشريّ.

ويهدف المشروع الإيراني إلى طرح إيران كقوة إقليمية، بالمفهوم الشامل للقوة، وإلى إيجاد دور يخدمها في المنطقة من جميع النواحي. ويستند المشروع الإيراني في المنطقة على: ولاية الفقيه، وتصدير الثورة. وكلا المرتكزين له خلفية آيديولوجية دينية اكتسبت بُعدًا قانونيًّا ملزمًا من خلال تضمينهما في الدستور الإيراني، إذ يتضمن الفصل الأول: التشديد على الدور المحوري للولي الفقيه بوصفه الحاكم بأمر الله على الأرض وولي أمر جميع المسلمين. وفي الفصل ذاته بمادة « 11 » يحدّد الدستور أن لإيران واجبًا تجاه الأمّة الإسلامية، يتمثل في تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي[6].

ويُعَدّ المشروع الإيراني في المنطقة مشروعًا آيديولوجيًّا ينحو نحو العالمية وتحقيق التحالفات مع الساحات الأخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويشتبك مع الأقطاب الأوروبية في أكثر من ملف، أشهرها الملف النووي، ويصطدم بالمشروع الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة. ولهذا نجد إيران تجتهد في تنفيذ مشروعها «العالمي» في جميع

الاتجاهات، وفي هذا الصدد تحدّث وارن كريستوفر، وزير الخراجية الأمريكي السابق، عام 1995 عن النشاط الإيراني الرامي إلى تنفيذ مشروعها العالمي، بقوله: «انظر إلى حيث تشاء وستجد يد إيران الشريرة في هذه المنطقة»[7].

وقد تحوّل مشروع شاه إيران السابق الرامي إلى إعادة أمجاد الحضارة الفارسية واغتصاب اعتراف من الدول العظمى بدور ومكانة إيران الإقليمية إلى مشروع سياسيّ ذي صبغة دينية حادّة بعد الثورة، وهو مشروع لم يسعَ لانتزاع اعتراف بمكانة ودور إيران فحسب، وإنما بدور الجمهورية الإيرانية الإقليمي والإسلامي، لذلك اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية مبدأ «تصدير الثورة الإيرانية». وهناك من يروّج أن المشروع الإيراني في الشرق الأوسط هو بديل ومضادّ لمشاريع الشرق الأوسط الكبير وغيرها من المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية. كما اتخذ مشروع تصدير الثورة الإيرانية بُعدًا جديدًا يتمثل في جعل المنطقة العربية مجالًا حيويًّا للأمن الإيراني وساحة محورية لمواجهة الخصوم خارج حدودها الوطنية، وهو يتشابه مع الاستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية. وفي شأن العَلاقات العربية-الإيرانية، نجد أن إيران قد قامت باستغلال الهجمة الصهيونية-الغربية على العرب، وذلك بالتحرك ضدهم في أكثر من جبهة في آن واحد في كل من العراق ولبنان وفلسطين واليمن ومنطقة الخليج العربي ومنطقة البحر الأحمر، بهدف تحقيق حيّز أكبر من النفوذ الإقليمي، ومزيد من التأثير والمكانة الدولية لدعم مصالحها، فقد اتخذت إيران المنطقة العربية مجالًا حيويًّا للأمن الإيراني وساحة محورية لمواجهة الخصوم[8].

كما استخدمت المنطقة العربية ساحة لإثبات قوّتها الإقليمية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن نجحت في نقل المعركة إلى خارج أراضيها وتحديدًا إلى أراضٍ عربية (العراق وسوريا ولبنان وغيرها)، كما نجحت في فرض قواعد جديدة للصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أمسكت بعديد من خيوط القضايا الأساسية في المنطقة، وأصبحت رقمًا لا يمكن تجاهله في عديد من الأزمات والمواجهات، وآخرها مواجهة تنظيم داعش[9].

ومن خلال تصريحات مسؤوليها، وبرامج التسلح التي تزيد على حاجتها الدفاعية، وبرنامجها النووي المثير للجدل، أصبحت إيران تشكّل خطرًا حقيقيًّا على الدول العربية، بسعيها للتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولات التوسُّع وملء الفراغ في مناطق الأحداث على حساب العرب، وخصوصًا في العراق وأفغانستان وإفريقيا وقطاع غزة ولبنان وسوريا واليمن. وقد أكد المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ما نقل عن

حسين شريعتمداري، مستشار خامنئي، بقوله: «إننا نسيطر على الوضع كليًّا في الشرق الأوسط»[10].

ولتنفيذ مشروعها التوسعي في المنطقة، أعدت إيران خططًا «خمسينية» تعتمد على نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم العربي والإسلامي، وفق مراحل تنفيذية، كما وضعت لكل بلد في المنطقة خططًا لاختراقه وتنفيذ مشاريعها، مستغلّة البيئة المتوفرة والظروف السياسية والاجتماعية لكل بلد.

وقد أسهم كل من المشروع الأمريكي والمشروع الإسرائيلي في المنطقة في تقوية المشروع الإيراني وإتاحة المجال أمام الشروع في تنفيذه، بل ساعدا بشكل غير مباشر على تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، حينما قضى المشروع الأمريكي على نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، وهما ألدّ أعداء إيران والقوّتان الرئيسيتان اللتان كانتا تكبحان طموحها من جهتَي الشرق والغرب.

وخلال فترة الرئيس باراك أوباما فتحت الولايات المتحدة وأوروبا نافذة للتفاهم مع إيران، وتعزز هذا التوجه منذ انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني عام 2013، الذي أطلق الغرب عليه صفة الاعتدال، وخلال زيارته لمقرّ الأمم المتحدة لإلقاء كلمة إيران في الاجتماع السنوي لعام 2013 في نيويورك تم أول اتصال هاتفيّ بين رئيس إيرانيّ ورئيس أمريكيّ منذ قيام الثورة في إيران عام 1979، وقد وصفه المتابعون للعَلاقات الأمريكية-الإيرانية بأنه يشكّل إشارة إلى التسليم بدور إيران كقوة نووية في المنطقة. وجاءت هذه السياسة في سياق تحجيم دور النفط الذي تتمتع به دول الخليج العربية كأداة سياسية، خصوصًا مع وصول الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تكون أكبر منتج للنفط والغاز في العالم بفضل اكتشافات النفط والغاز الصخري الجديدة، كما أن إنتاج العراق من النفط سوف يتزايد، وبحكم أن العراق واقع تحت النفوذ الإيراني فإن ذلك سيشكل مع إنتاج إيران من الغاز والنفط عامل جذب ومجالًا متاحًا أمام الاستثمارات الغربية. كما تعتقد أمريكا وأوروبا أن إيران تتمتع بتاريخ وقوة استقطاب في جميع الاتجاهات، ويمكن الاعتماد عليها كعامل توازن أمام الثقل السنّي في المنطقة المتمثل في تركيا والسعودية ومصر.

ثانيًا: البحر الأحمر في السياسة الإيرانية

شكّلت القارّة الإفريقية مركزًا هامًّا للسياسات الخارجية الإيرانية الطموحة، فخلال العقد الأخير ازداد نشاط القوّات البحرية الإيرانية في البحر الأحمر وقناة السويس، وكثفت إيران من وجودها في ميناء بور سودان، فضلًا عن تعزيز وجودها العسكري البحري في

البحر الأحمر وخليج عدن وقبالة السواحل الصومالية تحت ذريعة مكافحة القرصنة البحرية[11].

وسبق أن دشنت الدبلوماسية الإيرانية نشاطها في إفريقيا بصفة عامّة، بقيام كبار مسؤوليها بزيارات إلى عدد من الدول الإفريقية، إذ شهد عام 1996 زيارات الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني إلى سِتّ دول إفريقية، هي: السودان وكينيا وأوغندا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا وتنزانيا، وكانت تلك الزيارات بمثابة صياغة وتطبيق استراتيجية مستدامة لتسيير العَلاقات الاقتصادية مع القارة الإفريقية. وفي المرحلة الثانية قام الرئيس الإيراني السابق خاتمي عام 2005 بزيارة إلى سبع دول إفريقية هي: نيجيريا والسنغال وسيراليون ومالي وبنين وزيمبابوي وأوغندا. وفي المرحلة الثالثة تزايدت الأنشطة الإيرانية في إفريقيا خلال عهد الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، إذ قام بزيارات لكل من: جزر القمر وجيبوتي وكينيا وزامبيا والسنغال عام 2009، وزيمبابوي وأوغندا عام 2010. وقام الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد خلال شهر فبراير عام 2009 بزيارة عدة دول إفريقية هي: جزر القمر وجيبوتي وكينيا، واستضافت طهران منتدى التقارب الفكري بين إيران وإفريقيا بمشاركة من 30 دولة إفريقية، من بينهم رؤساء دول ووزراء الخارجية ونخب من المفكرين والأكاديميين في الشؤون الاقتصادية والعلمية، لتدعيم التعاون بين الطرفين[12].

وتمتعت إيران بعَلاقة خاصّة مع السودان تمت ترجمتها في عدة زيارات، فقد أجرى الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني زيارتين إلى السودان في عامَي 1991م و1996م، كما زار محمد خاتمي الخرطوم في 2006 ضمن جولة إفريقية، ثم جاءت زيارة محمود أحمدي نجاد إلى الخرطوم في عامَي 2008 و 2011. أما الرئيس السوداني فقد سجّل هو الآخر عددًا من الزيارات لإيران، بداية بزيارته الأولى سنة 1997 للمشاركة في قمّة المؤتمر الإسلامي، ثم زيارته الثانية سنة 2006[13].

وكان نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون إفريقيا، محمد باقري، قد دعا القطاع الخاص في إيران إلى توثيق التعاون مع إفريقيا، مؤكدًا أن إفريقيا تشكّل مرتعًا واسعًا للنشاطات الإيرانية، إذ قال: «إن لإيران خطة شاملة في إفريقيا تتضمن المجال السياسي والاقتصادي والثقافي... وهذه هي أيضًا الخلفية للنشاطات التي تقوم بها الدول الكبرى التي تواصل مطامعها في إفريقيا»[14].

ومن خلال نفوذها في القارّة الإفريقية، نجحت إيران في الحصول على مقعد مراقب في الاتحاد الإفريقي، إذ تعمل على كسب قلوب وعقول الأفارقة من خلال المساعدة في بناء مشروعات البنية التحتية والطاقة وتوليد الكهرباء وغيرها من المشاريع.

ويلاحظ المتابعون للدبلوماسية الإيرانية وجود تشابك لأدوارها في إفريقيا مع عدد من الدول والقوي الإقليمية والدولية باعتبار إفريقيا ساحة للتنافس وتصفية الحسابات بين تلك القوى، وأن حرب نفوذ تجري بينهما على مسرح العمليات الإفريقي، وتعتقد إيران أن إفريقيا تُعَدّ أرضًا خصبة للترويج للمذهب الشيعي والثقافة الفارسية في مواجهة الفكر والثقافة الغربية، التي زرعها الاستعمار ويرعاها باستمرار.

كما تركز على منطقة القرن الإفريقي باعتبارها أحد مفاتيح اللعبة في أي ترتيبات مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط. وفي إطار خلافاتها مع الغرب، تعمل إيران على خلق أوراق ضغط جديدة في مفاوضاتها بخصوص ملفها النووي الذي أصبح أكثر إثارة للجدل في المنطقة والعالم، وغيرها من الملفات.

وتتخذ إيران من نجاح النموذج الإسرائيلي في التغلغل في إفريقيا مثالًا لتنفيذ مشروعها في إفريقيا، كما تعمل على منافسة المشروع الإسرائيلي هناك بكل الوسائل. ومن خلال التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية تحاول إيران إيجاد أسواق بديلة لمواجهة الحصار الغربي، وكذلك استيراد «اليورانيوم» الذي تحتاج إليه لأغراضها النووية. كما تعمل على توطيد عَلاقاتها بالدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، بهدف التحكم في المنافذ البحرية في المنطقة، لتنفذ تهديداتها المتكررة بإغلاقها المنافذ البحرية أمام تصدير النفط للدول الغربية[15].

والواقع أن البحر الأحمر، وبالأخص مضيق باب المندب، يمثل أهمية كبرى في حركة التجارة الدولية، وبالنظر إلى التوجهات الخارجية لإيران فإنها تحاول في إطار صراعها مع الغرب أن تحضر في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في محيطها الجغرافي، وعلى نحو يمكنها من المبادأة الاستراتيجية لاستباق أي هجوم عليها والبقاء داخل دوائر التأثير الإقليمي ومناطق تقاطع النفوذ والمصالح. ولذلك توجد بالقرب من ذلك المضيق الاستراتيجي، الذي يربط بين الشرق والغرب. كما تعمل على تطوير نفوذها في الدول المطلة على البحر الأحمر ودول شرق إفريقيا لتحقيق ذات الهدف، فإيران تعمل على تثبيت وجودها ضمن استراتيجيتها الرامية إلى الوجود والتأثير على الأحداث بالقرب من المضايق الاستراتيجية حول الجزيرة العربية (مضيق هرمز ومضيق باب المندب) ولعب دور عسكريّ وسياسيّ واقتصاديّ وثقافيّ يحفظ لها التوازن في المعادلة الإقليمية الراهنة.

فهذه المنطقة تُعَدّ بالنسبة إلى إيران هدفًا وأرضية خصبة للقيام بنشاطات سياسية وعسكرية واقتصادية، فهذه المنطقة من وجهة نظر إيران تمثل بوابة الخروج الحرّ نحو

العالم عبر المياه الدولية، وتوفر لها محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين الأطلسي والهندي. وترمي الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول إفريقيا الشرقية ودول القرن الإفريقي والدول المطلة على ساحل البحر الأحمر إلى تحقيق عدة أهداف، منها: ترسيخ نفوذها السياسي، وتطوير مصالحها الاقتصادية، على خلفية العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وتصدير الثورة الإيرانية، وإقامة خطوط بحّرية وبرّية تقود إلى ساحات الصراع الرئيسية التي لإيران دور فيها، بحيث يمكن عن طريقها تهريب السلاح ونقل المقاتلين العابرين للحدود. كما تهدف إلى مواجهة النفوذ العربي في منطقة شرق إفريقيا وحوض البحر الأحمر وتطويق الدول العربية في تلك المنطقة.

وقد وضعت إيران استراتيجية عسكرية تمتد إلى عام 2025، من ضمن أهدافها الوصول إلى البحر الأحمر، وقد سبق أن شاركت إيران في عام 2010 في مناورة مع جيبوتي في تهديد حقيقيّ لحرّية الملاحة في باب المندب، وذلك قبل أن تقطع جيبوتي عَلاقاتها مع إيران في 2015، وهو الأمر الذي أثر على هذه الاستراتيجية بدرجة كبيرة[16].

كما تحدّثت صحف إيرانية عن أن مجموعة من الغواصات التابعة للجيش وصلت إلى البحر الأحمر، بهدف «جمع المعلومات، وتحديد القطع البحرية القتالية لمختلف دول العالم»، دون أن تكشف عن عدد هذه الغواصات. وذكرت وكالة «فارس» للأنباء أن إرسال الغواصات، التابعة للبحرية الإيرانية، إلى منطقة البحر الأحمر، جاء بعد «إعلان كبار المسؤولين العسكريين الإيرانيين استعدادهم لإرسال هذه الغواصات للقيام بمهمات طويلة الأمد»[17].

بعد أحداث الربيع العربي أجرت إيران مسوحات استخباراتية في حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه، ونشرت عديدًا من الخلايا الأمنية في مجتمعات هذه المنطقة، وفتحت اعتمادات مالية لإعادة تشغيل بعض الخلايا المتوقفة عن النشاط، والتي كانت تموّل من الرئيس القذافي سابقًا. وقد نجحت في تجنيد بعض العناصر اليمنية والإريترية، لا سيّما ممن يعملون بمهنة الصيد في المنطقة للعمل في مهام أمنية استخباراتية، ومنحت الذين يعملون في منطقة الاصطياد الممتدة من باب المندب وحتى مدخل قناة السويس زوارق اصطياد حديثة. كما استأجرت بعض القطاعات الساحلية في جزيرة دهلك الإريترية لتجاوز الحظر المفروض حتى تتمكن من اختراق النظام الأمني للبحر الأحمر عبر هذا الوجود الحيوي لها في أرخبيل دهلك الإريتري، إلا أن التحالف العربي تمكّن من فكّ الارتباط والاتفاقيات بين إيران وإريتريا، مما أفقدها حليفًا مُهِمًّا في هذه المنطقة. ولا شك أن إيران

تدعم وجودها في حوض البحر الأحمر عبر الدعاية بأن وجودها مرتبط بمواجهة الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة، وهو غطاء تتستّر خلفه إيران لشرعنة وجودها ونشاطها العسكري في المنطقة[18].

ويرتبط المشروع الإيراني الإقليمي في المنطقة بجملة أهداف وطموحات، يتعلق بعضها بضرورات الأمن القومي، وبعضها بجانب عقديّ مذهبيّ، وبتطلعات نحو تكريس الهيمنة على ما ترى إيران أنه الحلقة الأضعف في جوارها الإقليمي المضطرب. وقد تقوى صعود إيران إقليميًّا بفعل تطوّرات كثيرة، أهمها[19]:

1- انكماش الدول الرئيسية في محور الاعتدال العربي، وعدم قدرتها على طرح مشروع واضح لمستقبل المنطقة، وانغماسها في محاولات المحافظة على الوضع القائم والسياسات التي وصفت بالرديئة من مساندة مباشرة وغير مباشرة للغزو الأمريكي للعراق، والتوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية، والانسياق وراء المشروع الأمريكي لمحاربة الإرهاب.

2- الأخطاء التي ارتكبها الأمريكيون في العراق خاصّة، وأدت إلى دعم النفوذ الإيراني هناك.

3- الانقسام العربي الذي أدى إلى عزل سوريا عربيًّا، ودفعها إلى التحالف مع إيران.

ثالثًا: إيران والقوى المؤثرة في حوض البحر الأحمر

وقف خلف الوجود الإيراني في منطقة البحر الأحمر وشرق إفريقيا حماية مصالحها وعَلاقاتها مع حلفائها، لا سيّما الجماعات الشيعية أو التابعة لها في بعض البلدان كالحوثيين في اليمن، بجانب امتلاك شبكة من العَلاقات مع دول تلك المنطقة، وبالأخص مع الدول المعادية للوجود الأمريكي، وكذلك محاولة كسر العزلة وتخفيف حدة الضغوط وتأثير العقوبات الدولية المفروضة عليها، بالإضافة إلى العمل على كسب تأييد تلك الدول في قضاياها، ولعب دور يتجاوز الإطار القومي والإقليمي، وهو ما يساعدها في امتلاك عديد من الأدوات التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المفروضة عليها[20].

1- إيران واليمن:

تَعُدّ إيرانُ اليمنَ ضمن أولوياتها الإقليمية، لأنها نجحت في اختراق الساحة اليمنية من خلال ولاء جماعة الحوثيين لها. وقد تغيرت استراتيجية إيران في منطقة البحر الأحمر وفق المعطيات والظروف المناسبة لها، فعلى سبيل المثال كان لإيران في اليمن استراتيجية ذات بُعدين:

البُعد الأول: غيبيّ.. فالكتب الدينية الاثنا عشرية تؤكد أن اليمن هو من المقدمات

المهمّة لعصر الظهور (ظهور الإمام الغائب)، والذي قد بدأت معالمه (حسب اعتقادهم) تظهر في إيران وفي العراق وفي جنوب لبنان وغيرها من مناطق العالم، وحسب زعمهم سوف يخرج من جبال صعدة شمال اليمن «اليماني» الذي سيقود ثورة إسلامية مؤسسة على أفكار الإمام الغائب، ودور «اليماني» يتمحور في أنه سوف يساعد مؤيدي الإمام في الحجاز، ثم يتجه بعد أن يستتبّ الأمر له في جزيرة العرب نحو العراق لمساعدة أنصار الإمام في مواجهة «السفياني».

البُعد الثاني: جيو-استراتيجي.. وهو وثيق الصلة بالبعد الغيبي من جانب، وله صلة كذلك بصراع إيران الإقليمي والدولي، إذ من خلال هذا الوجود تمدّ إيران نفوذها وتأثيرها إلى واحدة من المناطق الحيوية التي تجعلها رقمًا مُهِمًّا يصعب تجاوزه، كما أن هذا الوجود يؤمّن لها طرق الاتصال مع أذرعها والقوى المتحالفة معها سواء في اليمن كالحوثيين، أو في شرق إفريقيا كالسودان قبل قطع العَلاقات، أو فصائل المقاومة الفلسطينية، فضلًا عن تأمين مصالحها الاقتصادية والإسهام في نشر آيديولوجيتها وأفكار ثورتها المذهبية[21].

ولذلك قامت إيران بتسييس وتجييش «جماعة الحوثي» في شمال اليمن، وتبنّت دعمهم لتنفيذ خططها في الجزيرة العربية، وإمدادهم بالمال والسلاح، وفي شأن الدعم الإيراني لتلك الجماعة أكد وزير الداخلية اليمني السابق رشاد العليمي أن الحركة الحوثية نشأت منذ عام 1982م إبان الحرب العراقية-الإيرانية، وأن خلاياها قد تشكلت بين عامَي 1983م و1984م بدعم إيرانيّ[22].

وفي ظل التغيرات التي شهدها اليمن بعد عام 2011 كثفت إيران من وجودها في منطقة البحر الأحمر في إطار صراعها مع دول الخليج، وواجهت تحدّيات رئيسية بعد عاصفة الحزم التي استهدفت عودة الشرعية وإنهاء الانقلاب الحوثي على الشرعية، ويأتي تكثيف الوجود الإيراني في منطقة البحر الأحمر في إطار الصراع المفتوح على النفوذ في اليمن بين إيران من جانب وتحالف دعم الشرعية من جانب آخر.

2- إيران ومصر:

قامت إيران بقطع عَلاقاتها الدبلوماسية مع مصر عام 1980، نتيجة إبرام مصر اتفاقية «كامب ديفيد» مع إسرائيل، واستمرّت العَلاقات بين الطرفَين باردة طيلة ثلاثة عقود، خصوصًا بعد قرار إيران بإطلاق اسم خالد الإسلامبولي، الذي اغتال الرئيس المصري السابق أنور السادات لتوقيعه اتفاقية سلام مع إسرائيل، على أحد شوارع طهران. كما اتهمت مصر في ربيع عام 2009 إيران بتقديم دعم لعناصر تنظيم يهدف إلى نشر الفكر الشيعي

في مصر، وزار زعيمه إيران عدة مرات وتلقى منها دعمًا ماليًّا والتقى رجال دين إيرانيين[23].

كان الوجود الإيراني في حوض البحر الأحمر يواجه تحديًا كبيرًا، إذ كانت مصر أكثر استقرارًا وقوة في عهد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، لهذا لم تسمح مصر بعبور السفن الإيرانية لقناة السويس، لكن بعد الثورة انهارت مكانة مصر الإقليمية وانشغلت بأوضاعها الداخلية، وسمح ذلك بدور أكبر لإيران في منطقة البحر الأحمر. وفي محاولة لاستثمار الثورات التي قامت في بعض البلدان العربية، روّجت إيران أنها كانت تقتدي بالثورة الإيرانية، وبادرت لتأييد الثورة في تونس ومصر وحق شعوبها في اختيار النظام الذي تريده، ولكنها تخلّت عن الثورة الشعبية في سوريا، بل سخّرت كل إمكاناتها المادية والسياسية لمقاومتها. وقد أظهر النظام المصري الجديد (في عهد الرئيس السابق محمد مرسي) رغبة في عودة العَلاقات مع إيران، عندما أعلن وزير الخارجية المصري آنذاك نبيل العربي أن «إيران هي دولة في المنطقة، وكانت تربطنا بها عَلاقات تاريخية طويلة الأمد خلال فترات مختلفة. وسوف نفتح صفحة جديدة مع كل الدول، بما فيها إيران»[24].

وقد سارعت إيران لاستثمار أجواء الانفتاح مع العهد الجديد في مصر وطلبت مرور قطعتين بحريتين عسكريتين عبر قناة السويس في فبراير 2012، واتجهتا إلى سوريا لإظهار الدعم الإيراني للرئيس السوري بشار الأسد ضد الثورة الشعبية في سوريا. ثم تطوّرت العَلاقات بين البلدين بتبادل زيارات المسؤولين في البلدين في فاعليات دولية كالقمّة الإسلامية وغيرها، وظهرت مطالب في مصر باستقبال قوافل السياحة القادمة من إيران إلى مصر، وتم الإعلان عن أول حزب شيعيّ في مصر تحت التأسيس برئاسة أحمد راسم النفيس الذي يقول إنّ «أمن مصر مرتبط بأمن إيران»[25].

لكن الأمور لم تسِر في صالح إيران بعد إقصاء الإخوان المسلمين عن الحكم في مصر وعودة العَلاقات المصرية-الخليجية إلى سابق عهدها، لا سيّما بعد تولّي عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر، وبالتالي مشاركة مصر في عاصفة الحزم في اليمن وانضمامها إلى تحالف دعم الشرعية والتحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، وانتشار قوّاتها وقطعها البحرية في منطقة البحر الأحمر في إطار تنسيق العمليات المشتركة لقوّات التحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن، وقد مثّل هذا الانتشار مواجهة مصرية-إيرانية في منطقة البحر الأحمر.

3- إيران والسودان:

نجحت إيران في ترسيخ عَلاقاتها مع السودان، وقد توّجت تلك العَلاقات المتميزة عام 2010 بتوقيع اتفاقية تعاون بين البلدين في الخرطوم، شملت التعاون العسكري والجوانب الفنية والاقتصادية والعلمية والتدريب، بالإضافة إلى الاتفاقية الدفاعية التي وقعها وزير الدفاع الإيراني في الخرطوم عام 2008، وزار الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد السودان عام 2007 و2011، وسبق أن زارها الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني عام 1991، على رأس وفد كبير يزيد على 150 عضوًا. أيضًا قام بزيارة السودان الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي عام 2004، مما يوضح حجم الاهتمام الإيراني بالسودان بصفة خاصة وإفريقيا بصفة عامة، في وقت لا يوجد فيه نشاط عربيّ مُوازٍ للنشاط الإيراني هناك[26].

وكانت إيران قد سارعت إلى احتضان الثورة السودانية منذ نشأتها، وقامت بدعمها بالأسلحة والذخيرة، وتمويل صفقة سلاح لصالح السودان مع الصين بمبلغ 300 مليون دولار، كذلك توقيع اتفاقية لاستخدام ميناء بور سودان لمدة 25 عامًا، ورسوّ السفن البحرية الإيرانية هناك[27].

وفي وقت سابق لقطع العَلاقات تمكّنت إيران من أن تجعل السودان نقطة اتصال لدعم حزب الله، الحليف الأكبر لها في الشرق الأوسط، وممرًّا للأسلحة إلى فصائل المقاومة الفلسطينية. وقد شهد ميناء بور سودان زيارات متكررة للسفن الحربية الإيرانية، (حاملة المروحيات «خرج» والمدمرة «نقدي») في أكتوبر عام 2012. لكن حدثت انتكاسة للمشروع الإيراني في السودان، بعد إعلان الحكومة السودانية قطع العَلاقات مع إيران، تضامنًا مع المملكة العربية السعودية، إثر حادث الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، والقنصلية السعودية في مشهد. وتبع ذلك مشاركة السودان بفعالية كبيرة في عاصفة الحزم ضمن التحالف الذي تقوده المملكة في اليمن.. وهو ما شكّل فشلًا ذريعًا لمشروع إيران في السودان، وتطويقًا لتأثيرها في منطقة شرق إفريقيا وانتشارها العسكري في البحر الأحمر.

4- إيران وإسرائيل:

اتسمت العَلاقات بين إسرائيل وإيران منذ قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية وخلال حكم شاه إيران السابق بالحميمة، وكانت طهران مركزًا لجهاز الموساد الإسرائيلي الذي مارس عملياته في المنطقة بكل أريحية، كما كانت الصادرات البترولية الإيرانية لإسرائيل هي أداة رئيسية في دعم الدولة اليهودية في جميع حروبها ضد العرب، بل اتفقت إيران وإسرائيل على مشروع خاص بمدّ أنبوب لنقل النفط من ميناء إيلات إلى

البحر المتوسط، دون المرور على قناة السويس، كان ذلك في عام 1957. وخلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تلاقى الثالوث الإيراني-الأمريكي-الإسرائيلي بغية التصدي للمدّ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط وحماية المصالح الأمريكية بها، لكن في الوقت ذاته تآلف ونسّق جهوده من أجل كبح جماح ما كانوا يعدّونه «راديكالية عربية» جسّدتها الطموحات الإقليمية والتوجّهات القومية والعربية لمصر في عهد رئيسها السابق جمال عبد الناصر، وجسّدها العراق بعد انقلاب 1958. وكانت العَلاقات الإسرائيلية-الإيرانية متطوّرة إبان حكم الشاه السابق لإيران، ومن أبرز خطط التعاون والشراكات بينهما ما سمي بـ«عملية الزهرة»، إذ توصل الطرفان بحلول عام 1977 إلى اتفاقية سرّية يتم بموجبها تطوير الصواريخ الباليستية الإسرائيلية، ذات المدى المتوسط «أريحا2»، إذ تدفع إيران لإسرائيل ما يعادل 260 مليون دولار أمريكيّ في شكل نفط، مع السماح للطيران الإسرائيلي بالقيام برحلات تجريبية فوق الأراضي الإيرانية[28].

وحتى بعد قيام الثورة في إيران، فقد استمرّت العَلاقات بينهما سرًّا رغم ادعاء النظام الإيراني عداوته لأمريكا وإسرائيل، حين زودت إسرائيل إيران بالسلاح خلال الحرب العراقية-الإيرانية، إذ كانت الأطراف الثلاثة تتفق على إنهاك العراق وتدميره. وقد ساعد المشروعان الإسرائيلي والأمريكي بشكل غير مباشر في تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وذلك بقضاء الولايات المتحدة الأمريكية على نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، وهما العدوّان اللدودان لإيران في المنطقة. وفي إطار دعمهما لإيران قدمت إسرائيل وأمريكا أهمّ الأسلحة التي تحتاج إليها، حسب تقرير «تاور» عن فضيحة بيع الأسلحة الأمريكية-الإسرائيلية لإيران، ففي عام 1986م أخبر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أن الإسرائيليين باعوا إيران أسلحة.. وبعد أربعة أشهر قامت أمريكا بإرسال أسلحة أمريكية مباشرة لطهران، وكانت إسرائيل قد سلّمت إيران 100 صاروخ «تاور» في 30 أغسطس 1985، وفي 14 سبتمبر من العام نفسه تم تسليم إيران 408 صواريخ من النوع نفسه[29].

ويمكن القول إنّ العَلاقة بين إسرائيل وإيران لم تكن سوى تنافس على النفوذ في المنطقة، إذ تحاول إيران تقويض الدور الإسرائيلي، بصفتها المنافس الأكبر لها. ويؤكد تريتا باريسي، مؤلف كتاب «حلف المصالح المشتركة» الذي يتحدث فيه عن التعاملات بين إسرائيل وإيران وأمريكا، عدم وجود خلاف آيديولوجيّ بين إيران وإسرائيل، ولكن هناك منافسة جيو-سياسية، إذ إنّ التحولات الكبرى في العَلاقات الإسرائيلية-الإيرانية ما هي إلا نتائج تحولات جيو-سياسية وليست آيديولوجية[30].

وضمن مظاهر التنافس الإيراني-الإسرائيلي، يعدّ الإسرائيليون أن إيران تشكّل تهديدًا لهم، بل إنهم يعدّونها أخطر أعدائهم، كونها أرجح خصومها لامتلاك السلاح النووي، ويعزز الموقف الإسرائيلي تجاه إيران أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة تقوم على أساس عدم السماح بقيام قوة إقليمية قريبة من منابع البترول الخليجي أقوى من إسرائيل. لكنّ الطرفين لهما مصالح مشتركة تحتّم تلاقيهما رغم كل ما يقال حول اختلافهما. وكان وزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين قد ذكر في كلمة له حول العَلاقات الإيرانية-الإسرائيلية أن «إيران في عهد الرئيس خاتمي، وإيران ما بعد الانتخابات، إنما هي دولة واسعة الدلالات والتعقيدات، بشكل يفوق كثيرًا ما اعتدنا عليه. وفي ضوء التغييرات الإيجابية التي تشهدها إيران، فإنّ هناك حاجة إلى تغيير منهجيتنا معها، وهناك فرصة غير مسبوقة متاحة بين أيدينا»، إذ دعا بيلين إلى إعادة تقويم للسياسة الإيرانية، خصوصًا في ضوء أن إيران وإسرائيل «تملكان مصالح مشتركة». وقال: «لقد بدأت المشكلات بيننا في عهد الخميني الذي عمد إلى استخدام إسرائيل ذريعة، في محاولة منه لتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد شعبه. وأودّ أن أنظر اليوم إلى إيران من زاوية مختلفة عن الزاوية التي نظرت إليها قبل عشرين عامًا»[31].

على ضوء ذلك فإن الوجود الإيراني في منطقة البحر الأحمر وشرق إفريقيا هو جزء من استراتيجيتها لمواجهة إسرائيل والعمل على الحضور في الممرات المائية الاستراتيجية التي يمكن أن تستخدم كورقة ضغط في حالة حدوث أي اعتداء أو أزمة.

5- إيران والقضية الفلسطينية:

رفعت إيران شعار مناصرة الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكانت الدولة الوحيدة التي ترفض الحل القائم على إنشاء دولتين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي هذا الشأن يذكر الباحث الإيراني الأصل والمولد، السويدي الجنسية ورئيس المجلس الوطني الإيراني-الأمريكي (NIAC)، تريتا بارسي، في كتابه «تحالف الغدر»: «يسود الاعتقاد لدى معظم العرب أن استراتيجية إيران المناصرة لقضية العرب الأولى، أي قضية فلسطين، وسعيها الظاهري إلى إدارة عَلاقاتها مع تلك الدول ضمن إطار التضامن الإسلامي، متجذرة في آيديولوجية الثورة الإيرانية، أي في شعارَي الوحدة والتضامن الإسلامي. وهو موقف ليس كما يظن كثيرون، ولكنه موقف إيرانيّ واقعيّ وبراغماتيّ في العَلاقات الدولية يسعى إلى الهيمنة الإقليمية على حساب الجيران العرب، تبلور وبدأ العمل به فعلًا في آواخر عهد حكم الشاه الراحل محمد رضا بهلوي»[32].

وكانت حركة حماس الفلسطينية التي تتمركز في قطاع غزة قد انضوت تحت النفوذ الإيراني، ما أدى إلى خلافات حادّة بين القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس، استمرّت ردحًا من الزمان، مما أسهم في كثير من الإضرار بالقضية الفلسطينية، حتى سبتمبر 2017، عندما تم إنهاء الانقسام، والشروع في إجراءات تسليم قطاع غزة للحكومة المركزية في أريحا. وهذا ينبئ عن تراجع للنفوذ الإيراني في الوقت الراهن، وتراجع في محاولاتها التأثير على مسار القضية الفلسطينية واستغلالها لتحقيق أهدافها الخاصة على حساب القضية الفلسطينية والعرب.

6- إيران وإريتريا:

اكتسبت الدولة الإريترية أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية متميزة، نظرًا لموقعها الجغرافي الذي يمثل الملتقى الجغرافي لمنطقة حوض النيل مع جنوب البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي، كما أنها تشرف على جزر استراتيجية مأهولة وغير مأهولة في البحر الأحمر. ولم يكن النفوذ الإسرائيلي والأمريكي هو الحاضر في إريتريا، بل حضرت إيران في داخل إريتريا وفي عدة أماكن، حتى إنّ المراقب ليشعر بالتناقض العجيب لاجتماع النقيضين في مكان واحد، والغريب في الأمر أن هذا الكلام قد أشار إليه رجل أعمال إسرائيليّ في مقابلة مع صحيفة «صنداي تايمز» في محاولة منه لابتزاز إسرائيل في الاتجاه نحو إيران[33].

وهذا يضع علامة استفهام كبرى حول مدى التنسيق بين إيران وأمريكا، إذ يبدو أن هناك اتفاقًا على تقاسم النفوذ بينهم في المنطقة، وقد برز الدور الإيراني عام 2010، حينما تحدثت بعض المصادر عن دعم لوجستي إيرانيّ للحوثيين في صراعهم ضد الحكومة في اليمن، واعتدائهم على الحدود السعودية، إذ ذكرت وكالات الأنباء أن السلاح قادم للحوثيين من خلال ميناءَي عصب ومصوع والجزر الإريترية[34].

كما يدعم ذلك وجود سفن الأسطول البحري الإيراني النشط في خليج عدن والموانئ الإريترية. وقد ذكرت صحيفة «الحياة» اللندنية في عددها رقم 17035 في 24 نوفمبر 2009م وبحسب مصدر أوروبي أن «خفر السواحل اليمني قد قبض على سفن أسلحة قادمة من إريتريا إلى اليمن عبر البحر الأحمر بهدف دعم الحوثيين المتمردين في اليمن في عام 2009 وعام 2010».

وتمرّ العَلاقات الإيرانية-الإريترية بمرحلة عالية من التطوّر، وقد قام الرئيس الإريتري بزيارة لإيران في 21 مايو 2008، وتم التوقيع خلالها على اتفاقيات للتعاون بين الدولتين،

وقال الرئيس الإيراني: «إنّ الدولتين قد بلورتا خطة للصمود أمام الهيمنة الغربية ورفضها»[35].

وقد أثار وجود الإيرانيين في إريتريا علامات استفهام كبرى، وخصوصًا بعد وجود دلائل عن تهريب السلاح الإيراني للحوثيين من الجزر الإريترية خلال حربهم على الحدود السعودية عام 2010. وكان وزير الخارجية اليمني السابق د. أبو بكر القربي قد أكد في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» في 17 مارس 2007 أن هناك تمويلًا جاء إلى هذه المجموعة المتمردة (يقصد الحوثيين) عبر دول عربية ومؤسسات دينية في إيران وخارج إيران[36].

كان من اتفاقيات التعاون بين البلدين: اتفاقية تعاون أمنية تمنح إيران الحق الحصري في تطوير وصيانة والإشراف على عمل شركة النفط الإريترية المعروفة في ميناء عصب، على أن تقوم إيران بتكرير النفط وتصديره إلى إيران. وبحسب وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»، قال الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد في مايو عام 2009 إنه لا يرى سقفًا يمنع توسيع العَلاقات والتعاون بين إيران وإريتريا.

وبتحليل كل المعطيات المذكورة آنفًا نجد أن موقع إريتريا الاستراتيجي وسياساتها المزدوجة استقطبت إيران كقوة إقليمية طموحة وتوسعية، وذلك من خلال منحها التسهيلات العسكرية في جزرها وموانيها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، طمعًا في الدعم الذي تتلقاه في الجوانب الاقتصادية مقابل إعطاء إيران ميزة استراتيجية، وهي التمركز بالقرب من مضيق باب المندب، وتطوير نفوذها في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، كما تريد إيران أن تؤكد للعالم وجودها في مضيقين استراتيجيين، باب المندب جنوب البحر الأحمر، وهرمز في الخليج العربي، وبذلك تتمكن من تمرير سياساتها في المنطقة.

7- إيران وجيبوتي:

رغم وجود قاعدة أمريكية في جيبوتي، ووجود فَرنسيّ وغربيّ آخر، بالإضافة إلى منح تسهيلات عسكرية للصين، فقد عملت إيران على إيجاد نفوذ لها في هذا البلد، من خلال تبادل زيارات المسؤولين، إذ زار طهران الرئيس عمر جيلة في عام 2006، ووقّع خلال الزيارة على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، وتم تقديم منح إيرانية للطلاب الجيبوتيين للدراسة في إيران، والتزام إيران بتمويل بناء البرلمان الجيبوتي، وهذه الخطوات جاءت في إطار محاولة إيران الاستفادة من موقع جيبوتي الاستراتيجي جنوب البحر الأحمر، كونها تطلّ على الممرّ المائيّ الاستراتيجي مضيق باب المندب، لكن جيبوتي نفت منح تسهيلات عسكرية لإيران على أراضيها[37].

خاتمة

تمكّنت إيران بعد قيام ثورة الخميني من إيجاد موطئ قدم لها في أغلب دول القرن الإفريقي، ودول منابع النيل، وبعض الدول المطلة على البحر الأحمر، وتحقيق عدد من أهدافها، أهمّها: الاقتراب من مضايق البحر الأحمر الاستراتيجية الجنوبية، بعد جهود مكثفة وزيارات واتفاقيات متبادلة، وبذل كثير من المال (سياسة القوة الناعمة) في سبيل كسب مزيد من النفوذ على حساب العرب في تلك الدول، لكن مشروعها الطموح اصطدم بـ«مقاومة عربية»، مما أدى إلى تراجع مشروعها في عديد من المواقع، كان أهمّها: مشروعها الكبير والأهمّ في السودان، إثر التقارب السعودي-السوداني الذي نتج عنه مشاركة السودان في عاصفة الحزم في اليمن في 26 مارس 2015، تحت مظلة تأييد دوليّ وفق قرار مجلس الأمن رقم 2216، ثم قيام حكومة السودان بقطع العَلاقات مع طهران تضامنًا مع المملكة العربية السعودية بعد حادثة الاعتداء على السفارة والقنصلية السعودية في إيران. أيضًا بخروج «الإخوان المسلمين» من الحكم في مصر، ثم مشاركة مصر في عاصفة الحزم ضمن التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن لاستعادة الحكومة الشرعية هناك، فقد تعثرت جهود إيران الرامية إلى تطبيع عَلاقاتها مع مصر والتي بدأتها في ظل فترة حكم الإخوان، كما أن جهود المصالحة الفلسطينية مؤخرًا، التي تضمنت تسليم حماس قطاع غزة للحكومة المركزية في أريحا بالضفة الغربية، تشير إلى نزع ورقة المقاومة من يد إيران.

وإجمالًا يمكن القول إن الوجود الإيراني في منطقة البحر الأحمر قد تأثر بشدة بالمتغيرات الإقليمية الراهنة، والنشاط الإيراني في حوض البحر الأحمر وعَلاقات إيران مع الدول المطلة عليه تتعرض لانتكاسة كبيرة، ولا شكّ أن وجود إيران في تلك المنطقة الاستراتيجية سيزداد صعوبة في ظل تبنّي الولايات المتحدة سياسة جديدة تستهدف تقويض الحضور الإقليمي لإيران، وأن هذه الاستراتيجية تبدأ من تقويض هذا الحضور في اليمن وفي لبنان وعلى الساحة الفلسطينية، وذلك بالتوازي مع جهود خليجية لردع إيران عن القيام بتهديد الاستقرار والأمن في الخليج والمنطقة، وهذه الجهود المتوازية تستلزم محاصرة الوجود الإيراني في منطقة البحر الأحمر والدول المحيطة به.

ورغم ما تحقق من نجاحات في تقليم أظافر إيران في السودان ومصر واليمن، فإن إيران ما زالت تمارس نشاطها في منطقة البحر الأحمر، مستفيدة من نفوذها المتنامي في بعض دول المنطقة في مقابل نفوذ ضعيف للدول العربية، وهو ما يشكّل تهديدًا مباشرًا للأمن

القومي العربي، وحرّية الملاحة في البحر الأحمر، الأمر الذي يستدعي مقاومة المشروع الإيراني في المنطقة، بإيجاد آليات تعاون بين الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، يكون هدفها الرئيسي دعم التعاون من جهة ومواجهة المخاطر والتهديدات من جهة أخرى. وفي هذا السياق يمكن التفكير في تدشين منظمة إقليمية تجمع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر في إطار واحد، وتقوم بتنسق الجهود بينهم، وعقد اتفاقيات تعاون بين تلك البلدان والدول العربية، وخصوصًا في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، بجانب التنسيق لحماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك، وأخيرًا رفع مستوى التعاون بين الدول العربية والإفريقية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وتقديم المعونات التنموية لهذه الدول، والاستثمار في بلدانهم وتنشيط التعاون التجاري بين دول المنظومة، وفتح أسواق جديدة واعدة للمنتجات المحلية والصادرات البترولية. وهي سياسات من شأنها أن تقوّض أيّ حضور لإيران وتحُول دُونَ قدرتها على تهديد الأمن الإقليمي.

قائمة المراجـع والهوامـش

(1) تريتا بارزي: حلف المصالح المشتركة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2008، ص64.
(2) لقاء مكي: التعريف بالمشروع الإيراني، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص343.
(3) أحمد الأصبحي (وآخرون)، القرن الإفريقي وشرق إفريقيا. الواقع والمستقبل، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 50، 2009، ص70.
(4) محمود سريع القلم: العقيدة الأمنية الإقليمية الناشئة لإيران، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2005 ص190.
(5) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، القاهرة: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008، ص103.
(6) لقاء مكي: مرجع سبق ذكره، ص347.
(7) ممدوح عبد المنعم: إيران... لماذا؟، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2012، ص74.
(8) لقاء مكي: مرجع سابق، ص350.
(9) المرجع السابق، ص352.
(10) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: مرجع سبق ذكره، ص281.
(11) مسفر الغامدي: تداعيات صراع القوى الخارجية والإقليمية على النفوذ بمنطقة البحر الأحمر، الرياض: دار المفردات للنشر والتوزيع، 2015، ص120.
(12) زهير الحارثي: إيران في إفريقيا، جريدة الرياض السعودية، الرياض: 5 فبراير 2013، عدد16297، في:
http://www.alriyadh.com/807746 At: 21 - 11 - 2017.
(13) معتصم صديق عبد اللّه: الوجود الإيراني في إفريقيا، الدوافع والأهداف، السودان ونيجيريا نموذجَين، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 28 سبتمبر 2016، في: http://cutt.us/PNrhz
(14) أحمد سمير: النشاطات الإيرانية في شرق إفريقيا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة: 2009، ص8.
(15) المرجع السابق، ص35.
(16) الشرق الأوسط: التحديات الأمنية على ضفاف البحر الأحمر، 16 يناير 2017، في2017 - 11 - http://cutt.us/RphTG at 21
(17) سي إن إن: غواصات إيرانية بمهام «تجسسية» بالبحر الأحمر، 7 يونيو 2011، في:
http://cutt.us/DVihS
(18) عبده سالم: التغول الإيراني في البحر الأحمر وبحر العرب (رؤية تحليلية)، المصدر أون لاين، 30 أكتوبر 2017، في:
http://almasdaronline.com/article/95111 at: 22 - 11 - 2017
(19) عبد الحميد الكيالي: المشروع الصهيوني والمشاريع الأخرى في المنطقة، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012، ص304.
(20) شريف شعبان مبروك: السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008، ص28.
(21) نجيب غلاب: اليمن والصراع الدولي على القرن الإفريقي، جريدة الشرق الأوسط، لندن: 4 ديسمبر 2008، في:
http://cutt.us/MM8Oh at 21 - 11 - 2017
(22) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: مرجع سبق ذكره، ص18.
(23) لقاء مكي: مرجع سابق، ص364.
(24) محمد عباس ناجي: النفوذ الإيراني في المشرق العربي ومصر والعراق وأفغانستان، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012، ص22.
(25) المرجع السابق، ص25.
(26) شريف شعبان مبروك: مرجع سبق ذكره، ص42.
(27) محمد رضا فودة: تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط2، ص157.
(28) جفري أورونسون: إسرائيل والانعكاسات الاستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007، ص110.
(29) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: مرجع سبق ذكره، ص91.
(30) تريتا بارزي: مرجع سبق ذكره، ص7.
(31) جيفري أورونسون: مرجع سبق ذكره، ص128.
(32) حمد العيسى: لماذا تناصر إيران القضية الفلسطينية؟ المجلة الثقافية، الرياض: 2013، جريدة الجزيرة السعودية، العدد 412.
(33) مركز دراسات الشرق الأوسط: القرن الإفريقي وشرق إفريقيا.. الواقع والمستقبل، عمان: ط1، 2010، ص36.
(34) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: مرجع سبق ذكره، ص15.
(35) مبارك مبارك أحمد، البُعد الاقتصادي في العَلاقات الإيرانية-الإفريقية، في آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، في:
http://cutt.us/tTymB at 21 - 11 - 2017
(36) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: مرجع سبق ذكره، ص305
(37) شريف شعبان مبروك: مرجع سبق ذكره، ص46.